

بساطة

مقابلة الصين... كثروا منها!



| د. حمد الأنصاري |

تناقلت بعض الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي - قبل أيام - مقابلة النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح مع إحدى القنوات التلفزيونية الصينية، حيث جاءت تلك المقابلة على هامش زيارة رسمية قام بها النائب الأول إلى جمهورية الصين الشعبية لتسليم رسالة من سمو الأمير إلى الرئيس الصيني، ورغم أن جميع من في الكويت يعلمون بأننا مقبلون على تعاون مشترك مع جمهورية الصين، سواء من خلال الترابط بين مشروع الحزام والطريق أو طريق الحرير ومشروع الكويت 2035، إلا أننا في الوقت نفسه لا نعرف أي شيء حول تفاصيل ذلك المشروع أو كيفية إنجازه، وما إذا كان سيعود بالفائدة علينا كشعب أم لا؟ وما هي فرص العمل التي سيوفرها ذلك المشروع للمواطنين؟ ولا حتى التكلفة المادية لذلك المشروع، فالحكومة منذ إعلانها عن ذلك المشروع رسمياً لم تقدم بيانات واضحة حوله، بل إن برنامج عمل الحكومة الذي طرح في العام الماضي لم يكن يحتوي على أرقام ونسب مستهدفة، وإنما كان كلاماً إنشائياً عاماً، لذلك كنت مهتماً بمشاهدة تلك المقابلة التي تمنيت لو كانت عبر تلفزيون الدولة الرسمي، لكي يتم شرح وتوضيح رؤية الحكومة الكويتية بشكل واضح لنا كشعب، والإجابة من خلالها على تساؤلات ما زالت تدور في أذهاننا منذ الإعلان عن ذلك المشروع. تناولت تلك المقابلة موضوعات عامة عدة، كالعلاقة بين الكويت والصين، والتعاون المرتقب

بينهما في مشروع الحزام والطريق ورؤية «كويت 2035»، وأهمية تلك المشاريع لتعزيز موقع الكويت في المنطقة ومساعدة الدول المحيطة من خلال إتاحة فرص التنمية لتلك الدول، كما تطرقت المحاور لموضوع الأزمة الخليجية ودور سمو أمير البلاد في الوساطة بين الأشقاء، حيث يبدو من كلام النائب الأول بأن هناك بوادر لحلحلة تلك الأزمة قريباً، إلا أن أهم ما طرح بالنسبة لي في تلك المقابلة هو الموضوعات الخاصة بالشأن الداخلي الكويتي، حيث تم التطرق للموضوع الاقتصادي والسياسي، وهذا بالتأكيد لا يعني بأن موضوع التعاون مع الصين غير مهم، حيث إن ذلك التعاون وتلك المشاريع مطلوبة في هذا الوقت الذي نحن فيه بأمر الحاجة لإيجاد بدائل للنفط، كما لا يخفى على أحد القوة الاقتصادية الضاربة لجمهورية الصين الشعبية، حيث تعد ثاني أقوى اقتصادات العالم والأولى في سرعة النمو، ما يجعل الشراكة معها أمراً مطلوباً وليس ترفاً.

الشاهد في الأمر، أن أهمية ما طرح حول الوضع الكويتي الداخلي يأتي من منطلق أن الوضع السياسي والاقتصادي الكويتي هو الأساس لنجاح أي مشروع أو خطة تنموية، فلا يمكن لأي مشروع أن يكتب له النجاح ما لم يكن الوضع السياسي الداخلي والاقتصادي كذلك مستقراً ويهيئ أرضية للانطلاق، وقد تحدث النائب الأول عن مشاكل الاقتصاد الكويتي الذي وصفه بأنه في حالة استرخاء، حيث نعتمد على مورد وحيد للدخل، كما أن البيروقراطية القاتلة جعلت من الكويت أحد أصعب الدول للقيام بعمل تجاري فيها، ورغم تفاؤل النائب الأول بأن الأمور تتجه نحو الأفضل، حيث علق على موضوع البيروقراطية بأنها ستقل، وسيكون هناك تغيير إيجابي خلال سنة أشهر! إلا أن من حقنا أن نتساءل:

كيف ستتم محاربة البيروقراطية خلال ستة أشهر فقط؟

فعنوان الوضع السياسي في الكويت هو أن الأزمة السياسية الممتدة منذ ما يقارب الثمانية أعوام ما زالت تلقي بظلالها الكثيرة على المشهد البرلماني والسياسي بشكل عام، بل قد تشهد جلسة الأسبوع المقبل لمجلس الأمة توتراً كبيراً، حيث سيتم التصويت على خلو مقعدي النائبين وليد الطبطبائي وجمعان الحربش بعد حكم المحكمة الدستورية الأخير حول المادة 16 من اللائحة الداخلية، أما بالنسبة للوضع السياسي بشكل عام فالنائب الأول أشار في حديثه إلى أن أحد أهم أسباب التقسيم القبلي والطائفي وأهم الأمور المثيرة للاضطراب هو عدم وجود نظام حزبي، لكنه عاد واستدرك بأن هناك أشكالاً من الهياكل الاجتماعية تتجاوز المشاعر القبلية وغيرها، وهنا أرى من - وجهة نظري - أن المطلوب هو وجود هياكل سياسية وليس اجتماعية، حيث إن الجماعات السياسية هي من يمتلك تلك البرامج والرؤى، والمطلوب هو تنظيم عملها بقانون لإشهار الأحزاب على أسس وطنية، فهل هذا القانون مطروح ضمن رؤية الكويت الجديدة؟ وفي النهاية - في تقديري - أن تلك المقابلة تعد خطوة إيجابية، وكما كنت أتمنى لو أن رئيس الوزراء أو من ينوب عنه يخرج لنا بين فترة وأخرى للحديث عن خطط الحكومة ورؤاها من خلال مقابلات تبث على تلفزيون الدولة الرسمي، فيتم من خلالها الرد على تساؤلات الشارع السياسي، ويكون هناك نوع من التواصل بين الحكومة والشعب، ولكن - للأسف - ليس هذا هو الحال الآن، لذلك نقول للحكومة هذه المقابلات «كثروا منها» ولكن عبر تلفزيون كويتي!

dr.hamad.alansari@gmail.com

twitter: @h_alansari